

قزي وأبو فاعور بحثا في قرار خفض سعر الدواء

لرفع نسبة تغطية الضمان للأمراض المستعصية إلى 95 في المئة

أشار وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور إلى وجود رغبة لدى الضمان في رفع نسبة مساهمته بخصوص ثلاثة أنواع من الأمراض إلى 95 في المئة، لافتا إلى أن هذا الأمر «لا يحمل الضمان أعباء إضافية، وأن المساهمة كانت سابقا 80 في المئة». كلام أبو فاعور جاء خلال مؤتمر صحفي في مكتب وزير العمل سجعان قزي الأمس، في حضور المدير العام للوزارة وليد عامر والمدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، حيث عقد اجتماع للبحث في تفعيل التنسيق بين وزارة العمل عبر الصندوق الوطني للضمان ووزارة الصحة. وأضاف: «أن أنواع الأمراض الثلاثة هي: التصلب اللويحي، والتليف الرئوي، والضغط الرئوي»، مشيراً إلى أن هذا الأمر «يساعد المريض في شكل كبير ولا يحمله أعباء إضافية».

ولفت إلى أن «وزارة الصحة في سياق الخطوات الإصلاحية التي تقوم بها في خصوص الدواء، أصدرت قراراً بخفض أسعار الدواء بنسب تتجاوز الـ 20% في المئة لمختلف الأدوية». وبالتالي هذا الأمر ينعكس على كل الجهات المعنية بمسألة الدواء». وتابع: «لمسنا من النقاش أن أمراض السرطان ستكون المرحلة الثانية وسريعة لأن أدوية هذا المرض أيضا مكلفة وحالاته في ازدياد بحيث إن قسما كبيرا من هذه الأدوية تعطى يوميا إن كان من وزارة الصحة أو من المواطنين الذين يعانون الأمراض».



قزي مستقبلاً أبو فاعور والوفد (الدايتي ونهرا)

ورشة زراعية في «لبايا» عن كفايات والاستفادة لصغار المزارعين

ومزارعي بلدة لبايا، حاضر في الندوة أحد المتخصصين من جهاد البناء حيث شرح كل التفاصيل المتعلقة بمشروع البناء الإيمانية والجمعية التعاونية بحضور رئيس بلدية لبايا حسين عقل ورئيس بلدية حمر سليمان مزاحم



قزي مستقبلاً أبو فاعور والوفد (الدايتي ونهرا)

إطلاق دراسة عن استخدام عاملات منازل

82 في المئة منهن مجبرات على العمل

باتهن مجبرات على العمل. كما أفادت 50 في المئة من المشاركات في المسح أنهم لم يكن يقبضن رواتبهن كل شهر، و40 في المئة منهن أفدن بأن أصحاب العمل صادروا مبالغ من رواتبهن بلغ معدلها ثلاثة أشهر.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أساسية تساهم في تغيير آليات استخدام عاملات المنازل المهاجرات والحد من ممارسات استغلالهن من أهمها: تفعيل دور الحكومات في إدارة عملية استخدام عاملات المنازل والمهاجرات واستقدامهن، وتفعيل وتوسيع المراقبة على وكالات الاستخدام، والغاء نظام الكفالة..

مذكرة بالامتناع عن استقدام يد عاملة اجنبية من 5 جنسيات

أصدر وزير العمل سجعان قزي اليوم مذكرة طلب فيها من الوحدات المعنية باستقبال طلبات استقدام اليد العاملة الأجنبية في الوزارة، الامتناع عن قبول طلبات من الجنسيات التالية: ليبيريا، سيراليون، غينيا، نيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية اعتباراً من تاريخه، وحتى إشعار آخر، وذلك عطفاً على التعميم الصادر عن وزارة الصحة العامة والمتعلق بمرض «ايبولا».

المعنية ولا سيما وزارة الاقتصاد والتجارة، وسيعقد اجتماع فان في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت الاثنين المقبل، على أن تلعب وزارة الاقتصاد دور الوسيط والنسق ومن هذا المنطلق سنقدم خطة واضحة المعالم إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وفقاً للمعطيات الموجودة.. وعن التواصل مع الجانب الروسي أوضح الوزير حكيم أنه «سيكون التنسيق موحداً بواسطة وزارة الاقتصاد والتجارة».

وتأكد «أن تطوير وتحسين الاتفاقات تتكل على السرعة والأداء الإيجابي لأن همتنا الاستمرار في توسيع أسواقنا الخارجية بما ينعكس إيجاباً على صادراتنا الوطنية وكل ذلك يحتاج إلى تنسيق وتعاون بناء مع القطاع الخاص».

شقىر

أما رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقىر فقال: «نشكر وزير الاقتصاد وموظفي الوزارات المذكورة. جرى خلاله البحث في توسيع الأسواق أمام الإنتاج اللبناني واهمية الأسواق الروسية والخطوات الواجب اعتمادها لولوج المنتجات اللبنانية إلى هذه الأسواق. وأضاف: «بحسبنا في أهمية الأسواق الروسية بالنسبة للمنتجات الصناعية والزراعية وخصوصاً الفاكهة وتوصلنا إلى ثلاثة معايير سنعمل عليها: تحديد السلع المطلوبة، وتحديد الشركات والمؤسسات التي يمكنها تلبية هذه الحاجات على صعيد الصناعي والزراعي، وتطوير الاتفاقات الروسية».

الجميل

من جهته، أشار رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل إلى أن هذا الاجتماع هو «تأسيس للمستقبل لإيجاد أسواق جديدة للصناعات اللبنانية يقطاعاتها كافة والتي باتت على مستوى عالمي من المواصفات التقنية والجودة وتواكب التطورات العصرية بصورة مستمرة».

القطاع الخاص يعبّد طريق الصادرات نحو روسيا والقطاع العام يدرس وبتريث

حكيم: خطة عمل لفتح أسواق أمام المنتجات اللبنانية التي تتمتع بمواصفات ومؤهلات



حكيم والحاج حسن وشهيب خلال اجتماعهم إلى الهيئات الاقتصادية (الدايتي ونهرا)

آلان حكيم إلى أنه «ضمن إطار التعاون بين الوزارات الثلاث الصناعة والزراعة والاقتصاد والتجارة، وفي إطار الدبلوماسية الاقتصادية الهادفة إلى فتح أسواق جديدة للإنتاج اللبناني الصناعي والزراعي، عقدنا هذا الاجتماع اليوم بحضور الهيئات الاقتصادية لوضع خطة عمل لفتح أسواق أمام المنتجات اللبنانية التي تتمتع بمواصفات ومؤهلات مكنتها من الدخول إلى غالبية الأسواق الأوروبية والأمريكية».

كلام حكيم جاء خلال اجتماع موسّع في وزارة الاقتصاد والتجارة عقد قبل ظهر الأمس، وحضره وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، وزير الصناعة حسين الحاج حسن، وزير الزراعة أكرم شهيب، المدير العام لوزارة الاقتصاد علي عباس، المدير العام لوزارة الزراعة لويس لحود، رئيس جمعية رجال الأعمال اللبنانيين الروس جاك صراف، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقىر، رئيس جمعية الصناعيين

الروس جاك صراف في حديث إلى «البناء» إلى أنه «قدّم للحكومة اللبنانية 25 مستنداً من الطلبات القادمة من الجانب الروسي تحدد فيها حاجاتها من البضائع اللبنانية»، لافتاً إلى أن «هذه المبادرة التي أتت من جانب القطاع الخاص، قد أتت دورها في التمهيد لخلق فرص وأسواق جديدة تصدر إليها المنتجات اللبنانية». غير أن القرار، وبحسب ما يبدو، في حاجة إلى مزيد من الوقت، إذ يعقد اجتماع آخر الأسبوع المقبل في مقر غرفة التجارة في بيروت لدرس توقيت الزيارة إلى روسيا.

وعليه، فيما يعبّد القطاع الخاص طريق الصادرات اللبنانية نحو موسكو، هل تستعجل الحكومة في اتخاذ الخطوات المتوجبة عليها، أم لن يكون هناك أي قرار حوفاً من رد فعل أميركي؟

اجتماع في وزارة الاقتصاد أشار وزير الاقتصاد والتجارة

نظريان من معمل الزوق: انعدام القدرة على إصدار الفواتير يهدد رواتب الموظفين



نظريان والحاك خلال المؤتمر الصحفي

على رغم أن التمويل مؤمن وموجود في حساب خاص بذلك، هذا التأخير يراكم غرامة على الدولة تبلغ 270 ألف دولار أميركي يومياً، وتابع: «أن وضع جد لهذه المأساة يتطلب توقيعاً واحداً»، مشيراً إلى أن «ورقة سياسة قطاع الكهرباء، التي اقترتها حكومة الوحدة الوطنية في 21 حزيران 2010، تبقى الإطار الصحيح للحل المتكامل لمشاكل قطاع الكهرباء في لبنان، وهي بدأت بإبطاء ثمارها على رغم العراقيل. فعلى مستوى الإنتاج فقد التفتية اللبنانيين»، مشيراً إلى أن «معامل المحركات العكسية في الذوق والتي شارفت على الانتهاء وبالموافقة المسبقة لديوان المحاسبة، وبدأ التنفيذ، كما وضع الإطار القانوني لما يسمى بالـ IPP الإنتاج من القطاع الخاص ونحن نقوم بمتابعة الملف بالجدية والعناية اللازمة للتأكد

وأقول المجمع بحيث انه يضمن: معمل الذوق الحراري القديم والذي هو في حاجة ماسة إلى التأميل. باخرة توليد الطاقة والتي تعمل بأقصى قدرتها التعاقدية، والتي لولاها ولولا الباطنة الأخرى في الجبة لكنا اليوم في ظلام دامس. معمل المحركات العكسية الذي كان قد شارف على الانتهاء، والبده بالإنتاج والدخول على الشبكة، ليساهم مع المعمل الجديد الأخر في الجبة والتي توقف أيضاً بتحسين التغذية اللبنانيين»، مشيراً إلى أن «معامل المحركات العكسية في الذوق والتي شارفت على الانتهاء والتي سوف تزيد التغذية بحوالي ثلاث ساعات ونصف يومياً، متوقفة بسبب تاخر الدولة اللبنانية عن دفع مستحقات المتهدين منذ ثمانية أشهر

وأشار وزير الطاقة والمياه آرتر نظريان إلى أن «انعدام القدرة على إصدار الفواتير بسبب استمرار احتلال المبنى المركزي سوف يفاقم وضع المؤسسة المالي سوءاً»، لافتاً إلى أن هذا الوضع «يرتبط فواتير أكبر على المواطنين، وسوف يهدد رواتب الموظفين آخر الشهر مع كل ما لذلك من تبعات على الدولة والحكومة». وكلام نظريان جاء خلال قيامه بزيارة تفقدية لمعمل الزوق الحراري، حيث كان في استقباله المدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان كمال الحايك ومجلس الإدارة والمديرين ورؤساء الصالح والدوائر. وأضاف نظريان: «إن استمرار هذه الحالة الشاذة سيرتبط تداعيات لا تحمد عقباها على كل المستويات: على مستوى تأمين الخدمة للمواطنين، بحيث أن عجز فرق الصيانة عن تنفيذ مهامها سوف يهدد المؤسسة تدريجياً قدرتها على تأمين التيار الكهربائي، وقد يعرّض البلد لتداعيات في الظلام. وقد بدأت هذه الحالات بالظهور في مدينة بيروت. إن عدم تصدي القوى الأمتية لهذه الظاهرة الشاذة في قلب بيروت، وهذه المحاولة الأتلافية سيؤديان في المستقبل إلى حالات مماثلة دونما قدرة لهذه القوى على قمعها. إن تخالط الأمتية والمشهورة والمنقولة هذه الجرائم المشهورة والمنقولة يومية عبر وسائل الإعلام سيهدد المواطنين لقبهم بالقبضاء، وسيعرض تحركاته وإجراءاته المستقبلية إلى صفة الاستنساب ويهددنا فاعليتها». ولفت إلى أن «زيارتنا اليوم لمجمع الزوق الكهربائي تأتي في ظرف استثنائية، إذ إن مجلس إدارة كهرباء لبنان ومديرها العام ومديريها

نقابة عمال مؤسسة الكهرباء لوحت بالاضراب ودعت الى إنهاء الوضع الشاذ في المؤسسة

والانتاج في مواعيدها، ستبدأ باضراب تصاعدي وصولاً للاضراب المفتوح حفاظاً على مؤسستها على حياضها، وجرى استعراض أهمية تنوع مصادر المياه لمعالجة أزمة الشح في الأشهر المقبلة، وأحدى هذه المصادر عدد من الإقترحات التي تقدم بها الملتقى استناداً إلى خطة Blue Gold.

مستخدميها الاستمرار بالعمل خارج مكاتبهم مع ما يتبع ذلك من عدم قدرة المؤسسة على الإبقاء بالتزاماتها المالية وصولاً لعدم قدرة المؤسسة على دفع مستحقات الضرائب والمستخدمين، مما يدفع النقابة لإعلان الاضراب نتيجة ما يلحق بالمستخدمين الذين يلغوا السن القانونية من ضرر (رواتب - طبيعة عمل - إنتاج بدل نقل حضور يومي - منح مدرسية - طبابة - استشفاء - سيدليات وغيرها).

وأعلنت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان أنها عقدت «اجتماعاً مشتركاً مع مجلس المندوبين بحث في وضع المؤسسة وما آلت إليه الأمور، وإلغاء توصية بخصوص الإقتراح المرسل للدوائر والمراكز والمعامل كافة بإعلان الاضراب المفتوح، وبتجنيد النقاش خرج مجلس المندوبين وبموافقة جميع الحضور البالغ عددهم 40 من أصل 68 مندوباً بإعطاء توصية للمجلس التنفيذي للنقابة بإعلان إضراب تصاعدي وصولاً إلى الاضراب المفتوح بخصوص الأمور الآتية: دعوة القوى الأمتية والدولة اللبنانية بكافة أجهزتها لفتح أبواب المؤسسة أمام العمال والمستخدمين ليتسنى لهم القيام بأعمالهم راقية والبلدان والعباد لأنه لا يمكن لإدارة المؤسسة

«البيئة» تبحث سبل معالجة أزمة المياه

التقى وزير البيئة محمد المشنوق في مكتبه في الوزارة قبل ظهر الأمس، عضوي مجلس أمناء ملتقى التائير المدني فهد صقال وجهاد ابراهيم، برافقهما المدير التنفيذي زياد الصانع، وجرى استعراض أهمية تنوع مصادر المياه لمعالجة أزمة الشح في الأشهر المقبلة، وأحدى هذه المصادر عدد من الإقترحات التي تقدم بها الملتقى استناداً إلى خطة Blue Gold.

«البيئة» تبحث سبل معالجة أزمة المياه

«البيئة» تبحث سبل معالجة أزمة المياه

«البيئة» تبحث سبل معالجة أزمة المياه